2

فتيات عنيدات

اختلف تعليم بريدجيت جونز اختلافاً كبيراً عن تعليم جيل والدتها. فقد غيرت ثلاثون سنة ونيف من الإصلاحات المتعلقة بالجنس (مذكر أو مؤنث) المدارس بشكل يفوق التصور. إذ رأى دعاة حقوق المرأة مشكلة في الحالة التي كانت عليها المدارس آنذاك. لذا، كان يجب أن يتم تغييرها وهذا ما كان. كتبت «ليدي بلاكستون»، وهي الآن وزيرة تعليم في حكومة العمل، مقدمة كتاب عام 1985 لخص عنوانه الموضوع بأكمله: «التعليم الملائم للفتاة»[1]. كان هذا الكتاب بمثابة مقدمة لدعاة حقوق المرأة في التربية. ذلك أن المدارس كانت على نحو شائع غير مواتية تجاه الفتيات مما وجب جعلها أكثر ملائمة لتعزيز قضية العدالة بين الجنسين.

وثّق دعاة حقوق المرأة المعاصرين بفخر تاريخ هذه الإصلاحات المواتية للفتيات. ومن الكتب الهامة والمؤثرة الحديثة كتاب «ردم هوة الجنس» (تذكير أو تأنيث) الذي كُتب من قبل ثلاثة بريطانيات بارزات في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم وهن: «مادلين آرنوت، وميريام دافيد، وغابي وينر». ويتضمن هذا الكتاب إشادة كبيرة بالاصلاحات التي أُحدثت خلال ثلاثة عقود. تبين المؤلفات كيف أنه منذ أواخر السبعينات فما فوق جوبهت المدارس باستمرار من قبل مدرسات من دعاة حقوق المرأة لإجبارها على مواجهة جنسانيتها (تحيزها الجنسي). وبحلول الثمانينات كانت الإصلاحات قد وُجهت بشكل مباشر نحو جعل المدارس «أكثر ملائمة للفتاة» ونحو «تقليل مستوى الجنسانية التي وُجدت بين الأولاد (والمعلمين)».

خلال الثمانينات جوبهت المدارس بكثير من المشاريع التي كان لجميعها تسميات أنيقة. وكانت كلها مصممة لتوجيه الفتيات نحو الرياضيات والعلوم والتقنيات. كان هناك مشروع GATE (الفتيات والتعليم التقني)، وGIST (توجيه

الفتيات نحو العلوم والتقنية)، وكان هناك GAMMA (توجيه الفتيات نحو الرياضيات)، وWISE (توجيه النساء نحو العلم والهندسة). وقد عمل كل من هذه المشاريع بالتعاون مع المدرسين على «تقليص النظرة النمطية للجنس عند الطلاب والمدرسين وعلى زيادة تفاعل «جنسي ـ عادل» ضمن الصفوف المدرسية بحيث تتشجع الفتيات على دراسة المواضيع العلمية».

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد كبير من المشاريع التي تصدت للسيطرة الذكورية على المواد الدراسية والتوجه والمحتوى الرجولي لمعظم الكتب المدرسية والمواضيع والاختبارات. وقد وُجدت أيضاً مبادرات ركزت على أثر الجنسانية (التحيز الجنسي) على الفتيات متضمنة المشاريع التي زادت من وعي المدرسين نحو «الآثار الضارة للغة الجنسية». وكان ارتباط المدرسين الذكور مع الأولاد من خلال الدعابة وتبادل الإشارات والدلالات الذكورية (مثل كرة القدم) موضوعاً للاستهجان ويستدعي إعادة التعليم. وقد تصدى دعاة حقوق الحركة النسائية أيضاً لسيطرة الأولاد على النقاشات الدائرة في غرف الصف والاستئثار بمساحة أرض الملعب والتجهيزات الرياضية في المدارس[2].

أثناء هذه الفترة، كانت لجنة الفرص المتكافئة (EQC)، وهي الهيئة التشريعية العليا في بريطانية المعنية بمسائل الجنس، تمهد الطريق. ذلك أن كتابها الذي صدر عام 1985 بعنوان «هل نوفر فرصاً تعليمية متكافئة؟» قدم مجموعة كبيرة من النصائح الملائمة لتسهيل تطور المدارس للالتزام بتشريع عام 1975المتعلق بالتمييز الجنسي والذي حظر النمطية الجنسية. وتم تشجيع المدارس على استخدام مواد وكتب ذات قراءات غير جنسية، ونُصح بشدة بإدراج «عكس (قلب) للأدوار الجنسية التقليدية ضمن نشاطات المسرح» وإعادة كتابة بطاقات تعليم الرياضيات لتظهر الرجال الذاهبين للتسوق والنساء اللاتي يقدن السيارات ويستعملن الحسابات المصرفية. وأيضاً بوجوب إعادة كتابة قصص المغامرات وذلك لجعل الفتيات والنساء

الشخصيات الرئيسية[3]. وقد كان التخلص من أي أمثلة في أسئلة الرياضيات التي يمكن أن تثير اهتمام الأولاد على قائمة هذه الإصلاحات التي كنت أعمل عليها كما أشرت إلى ذلك في الفصل الأول.

وبالطبع كان الاهتمام الرئيسي بين كل هذا هو مشكلة النمطية الجنسية. حيث مال الأولاد عموماً إلى اختيار مواد معينة في المدارس مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا، بينما نزعت الفتيات إلى تفضيل اللغات والعلوم المنزلية والإنسانية. أشارت مؤلفات كتاب «ردم هوة الجنس» إلى اتساع هذه المشكلة في أوائل الثمانينات حين شكلت الفتيات الأغلبية العظمى من الطلاب في المواد الدراسية المنزلية والإنسانية في امتحانات التخرج المدرسية. 1 % فقط من الفتيات خضعن لامتحانات الأشغال الخشبية والمعدنية في الوقت الذي خضعت به 3 % لا غير لامتحان الرسومات التكنولوجية و 4 % للتصميم والتكنولوجيا. من ناحية أخرى، كانت نسبة الإناث اللواتي أخذن أشغال الإبرة 100 %، بينما أخذت 97 % الطهي[4].

ويعد «منهاج الدراسة الوطني» في بريطانية ذروة هذه الإصلاحات «المواتية نحو الفتاة» ، بالإضافة إلى امتحانات التخرج المدرسية الجديدة، وامتحان الشهادة العامة للتعليم الثانوي (GCSE) التي طُبقت في عامي 1987 و1988 على التوالي. عملت هذه الإصلاحات على إزالة مشكلة نمطية الجنس (مذكر أو مؤنث) بسلاسة من المدارس، إجمالاً، استناداً إلى القانون الأساسي. فهذه الإصلاحات جعلت اختيار الفتيات لمواد دراسية مختلفة عن الأولاد أمراً غير قانوني. فقد كان هناك منهاج دراسيي إلزامي في جوهره لا يسمح بأي خيارات منذ البداية وحتى عمر16 عاماً. وعلى الأولاد والفتيات دراسة المواد الدراسية المنزلية والتقنية والعلمية ذاتها. إن القانون واضح تماماً بهذا الخصوص، وكذلك الوثائق المحدَّثة للمنهاج الدراسي الوطني: يحدد في التوجيهات المنشورة وجوب إعطاء الأولاد والفتيات «نفس المنهاج الدراسي وخصوصاً فيما يتعلق بالتعليم والتصميم والتكنولوجيا والتربية البدنية». وأن على المدارس أن تتجنب التنميط الجنسي..... خاصة في العلوم والتصميم والتكنولوجيا والموسيقى والتربية البدنية.

obeikandi.com

وباعتبار أن أحد «الأهداف الرئيسية» الأربعة للمنهاج الدراسي الوطني هو «إتاحة الفرصة للطلاب بغض النظر عن..... الجنس» للحصول على المعرفة في مجالات التعليم[5]. فالمدرسون، كما ينص التوجيه التشريعي، بحاجة إلى أن يكونوا على علم بقانون تكافئ الفرص وخاصة قانون التمييز الجنسي (SDA) لعام 1975 الذي يحظر، بالإضافة إلى عدة جنايات أخرى، استخدام اختبارات منفصلة للأولاد والفتيات (بالواقع أنه حتى عند التبليغ عن هذه الاختبارات، يجب عدم وضع الأولاد والفتيات ضمن قوائم منفصلة)، كما يحظر إقصاء الطلاب عن مناهج الدراسة بسبب اختلافهم في الجنس، ولعل الأكثر أهمية هو حظر أي تمييز جنسي في التوجيه المهني[6].

قانون كهذا لم يسن فقط في بريطانيا. فنوعاً ما، عم الوضع نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية حيث صدر قانون موازي يدعى Title IX للتعديلات التعلمية لعام 1972. يمنع هذا القانون أي منظمة تعليمية تتلقى تمويلاً فيدرالياً (اتحادياً) من ممارسة أي تمييز استناداً على الجنس. وقد تضمن ذلك المناهج المدرسية والتقديرات والتوجيه المهني. وباعتبار أن جميع المدارس تكاد تتلقى بعض التمويل الفيدرالي، فإن قانون Title IX يطبق على الجميع تقريباً[7].

إذاً، هل تشعر دعاة حقوق المرأة بالرضا باعتبار أن النمطية الجنسية عند اختيار المناهج المدرسية أصبحت غير قانونية ضمن المدارس؟ للأسف لا. فدون انقطاع وببحث مستمر انتقل تركيزهن. فرغم انكبابهن على مسألة اختيار المناهج الدراسية في المدارس، لم تتلاشى هذه المشكلة. إذ أنه بدلاً من القضاء على مشكلة النمطية الجنسية، أدت هذه المساواة الخادعة إلى التحايل قليلاً على المشكلة. فحالما أعطيت الفتيات والأولاد الخيار، اختاروا المواد الدراسية الأنثوية (والذكورية) بميل متجدد. وكما صاغتها مؤلفات كتاب «ردم هوة الجنس»، فإن «التراث التاريخي» لا زال «مستحوذاً» على الخيارات التعليمية حالما أعطيت

الفتيات والأولاد حرية الاختيار[8]. أو كما عبر عنها التقرير السنوي للجنة تكافؤ الفرص «سادت النمطية الجنسية للمواد الدراسية لدى كل المستويات الدراسية كلما كان الخيار مسموحاً».

لنكن واضحين. إن المشكلة لدى هذه المستويات لا شأن لها بمسألة الأرقام. عند مستوى A لامتحانات التخرج المدرسية في سن 18 عاماً، كان أداء درجات الشبان والشابات متعادلاً إلى حد كبير. وفي التعليم الأعلى الجامعي، هناك الآن نساء أكثر من الرجال قيد التخرج. بالإضافة إلى أن النساء تبلوا بشكل أفضل من نظرائهن الذكور. كما أن عدد النساء أكبر بكثير من عدد الرجال الذين يحصلون على المرتبة الثانية من تقدير الشرف. رغم أن الرجال ينالون بشكل حدّي درجات الشرف الأولى أكثر من النساء. فإنهم مرشحون للحصول على مرتبة الشرف الثالثة للحصول على الدرجات العلمية أكثر من النساء بمرتين تقريباً الشيء الذي يجعل الأمور متعادلة هنا أيضاً. إلا أن هذه الإحصاءات تحجب ببساطة المشكلة المقلقة والكبيرة لدعاة حقوق المرأة اليوم. فإذا كان عدد النساء اليافعات في التعليم العالي والمهني يساوي عدد الرجال، فإن المواد الدراسية تختلف بشكل ملحوظ.

تحذرنا لجنة تكافؤ الفرص من الركون إلى أي شعور زائف بالرضا الذاتي الناجم عن الإحصاءات. فهي لا ترى الآن نجاحاً للنساء. بل ترى أن المشكلة الأساسية لنمطية الجنس التي تطل برأسها القبيح كلما سنحت لها الفرصة. فعند المستوى A فإن كل العلوم، باستثناء البيولوجيا، يسيطر عليها الرجال. على النقيض من هذا، تهيمن النساء اليافعات على كل المواد الدراسية المتعلقة بالفن. وفي الجامعة، يبرز الرجال بشكل مفرط في الهندسة والتكنولوجيا بينما تبرز النساء بشكل مفرط في التربية والعلوم الإنسانية. وتعاني أيضاً مرحلة التعليم المهني (التعليم المهني ذي الدرجة الأدنى) من نمطية الجنس بشكل كبير. إذ أن النساء اليافعات مرجحات أكثر لدراسة المواد المرتبطة بالطب والعلوم الاجتماعية أو الفنون الإبداعية. بينما من المرجح للرجال أن يدرسوا علوم الرياضيات

والزراعة والهندسة أو التكنولوجيا[9]. وتصل نسبة الرجال اليافعين إلى96 % من كل الهندسات وما يقارب 70 % من المبتدئين في التكنولوجيا والمعلوماتية. وعلى النقيض، فإن نسبة المبتدئات في إدارة الأعمال تبلغ 80 % من النساء اليافعات، كما أن 92 % من المبتدئات في تصفيف الشعر هن نساء.

لم تكن لجنة تكافؤ الفرص الجهة الوحيدة التي أبدت قلقها من هذه المشكلة. هناك هيئات حكومية أخرى في بريطانية والولايات المتحدة أبدت القلق نفسه. فحتى "كريس وودهيد" الذي كان حتى وقت قريب، المفتش الأعلى لجلالة الملكة، والمعروف بقيمه المحافظة الحصينة، طلب القيام بدراسات لمكتب «مقاييس في التعليم» في الوزارة الذي أبلغ عن مشاكل تتعلق بالجنس في التعليم. إن أحدث تقريرين له حول هذا الموضوع هما: دراسات حديثة عن الجنس والأداء التعليمي الذي كتبه نخبة من الأكاديميين في جامعة كامبردج (من ضمنهم مادلين آرنوت، إحدى مؤلفات كتاب «ردم هوة الجنس»). أما التقرير الثاني فهو التقسيم الجنسي الذي نُشر بالتعاون مع لجنة تكافؤ الفرص التي أبدت نفس الاهتمام المتعلق بنمطية الجنس[10].

وقد أشار تقرير التقسيم الجنسي إلى أن «أكثر المظاهر المقلقة للنمطية الجنسية في دراسة الصف السادس هو أنه رغم نجاح الفتيات في هذه المواد الدراسية حتى شهادة البكالوريا، فإن نسبة قليلة منهن تختار منهج المستوى A التي تكون برمتها مناهج رياضية وعلمية وتقنية». في الحقيقة، إن المادة الاختصاصية الوحيدة ذات المستوى A التي تم الانتساب إليها بنسب متساوية من الفتيات والأولاد كانت مادة التاريخ. ولم يكن لأية مواد أخرى فارق في نسب الانتساب يمكن أن توصف بأنها نسبة صغيرة[11]. وتشير الدراسات الحديثة إلى الحقيقة المقلقة وهي أنه حين طلب من الأولاد والفتيات ترتيب المواد أظهرت الدراسة باستمرار أنهم ما زالوا يصنفون العلوم والرياضيات والتكنولوجيا كمواد «ذكورية»، وما زالت هذه المواد مفضلة من قبل الأولاد. بينما المواد المفضلة لدى الفتيات والمصنفة كمواد «أنثوية» تتضمن اللغة الإنكليزية والعلوم الإنسانية والموسيقى والتعليم الشخصي والاجتماعي[12].

وقد وُجدت المشاكل نفسها في أمريكا أيضاً. ذلك الدراسة البارزة الخاصة بالتعليم النسوي الصادر عن الجمعية الأمريكية للنساء الجامعيات (AAUW) المعنون بـ: «كيف تبخس المدارس حق الفتيات»، قد بين أن الأولاد في المدرسة الثانوية يختارون برامج دراسية للعلوم والرياضيات أكثر من الفتيات. وتفضل الفتيات بشكل رئيسي علم الأحياء والكيمياء، بينما يفضل الأولاد الفيزياء. أوجدت إحدى الدراسات أن الذكور الذين يدرسون الفيزياء والحساب سوف يقومون بدراسة العلوم أو الهندسة في الجامعة بنسبة أكبر بأربع أضعاف من الفتيات. وقد كانت توصياتهم واضحة للغاية: لا تزال النساء الشابات لا تشارك بشكل متكافىء في نظامنا التعليمي..... إذ أنه في الغالب لا يُتوقع لهن ولا يشجعن على متابعة المناهج الدراسية الخاصة بالعلوم والرياضيات ذات المستوى الأعلى. لذا كانت التضمينات واضحة: على النظام أن يتغير[13].

ويشير الكتاب الهام: «راقب جين تفوز» لمؤلفته د. «سيلفيا ريم»، التي أوردت نتائج بحث تقرير RIMM حول «كيف أصبحت 1.000 فتاة ناجحة»، إلى مشكلة نمطية الجنس وكيف منعهن ذلك من تحقيق إمكانياتهن الكاملة، خصوصاً فيما يتعلق بالرياضيات[14].

الاتجاه الخاطئ لدعاة حقوق المرأة

إذا كانت نمطية الجنس هي الشاغل الأكبر لدعاة حقوق المرأة في التعليم، فهذا لا يعني أن جميعهن على السواء يرين المشكلة بالطريقة نفسها. في الواقع، برز موقفان متغايران بشكل كبير بين دعاة حقوق المرأة حول هذا الموضوع. ويكشف هذان الموقفان الاتجاه الخاطئ الذي انتهجه دعاة حقوق المرأة في تفكيرهن. وقد قدم الموقفان نقطة بداية لدراسة الفروقات الكبيرة في الطريقة التي ترى فيها دعاة حقوق المرأة الإصلاحات التعليمية المحتملة. وهما طريقتا معالجة ستكونان أساسيتان خلال المناقشة في هذا الكتاب.

تنص طريقة المعالجة الأولى على أن نمطية الجنس سيئة لأنها تحد من خيارات الفتيات لمهنتهن المستقبلية. فمن خلال نمطية الجنس يتم إقصاء الفتيات عن المجالات المهنية الأكثر اعتباراً. مما يترك أثراً سلبياً على الاقتصاد بشكل مقلق للحكومة. أما طريقة المعالجة الأخرى فهي مختلفة قليلاً إلا أنها أكثر تعقيداً. أجل، إن نمطية الجنس موجودة فعلاً. ولكن لعل هذا يعكس فروقات جوهرية بين الأولاد والفتيات. الشيء الذي قد لا يكون سيئاً على الدوام. في الحقيقة أنه إذا حاولنا إزالة هذه الفروقات، قد تنجم عن ذلك خسارة كبيرة.

أرقى من تصفيف الشعر

أُطلق شعار مفاده سنساعد الفتيات على التطلع إلى ما هو «أرقى من تصفيف الشعر»[15]. وعبَّرت «تيسا جويل»، التي كانت آنذاك وزيرة للنساء (وهي الآن سكرتيرة الولاية للثقافة والإعلام والرياضة)، عن قلقها من أن هناك شابات أكثر من اللازم يلتحقن بصناعة الجمال والعناية بالطفل بدلاً من الالتحاق بالهندسة والأعمال البارعة الأخرى. لذا فقد أوصت بإخضاع الفتيات المراهقات إلى تدريب حازم في المدرسة «لمساعدتهن على مقاومة الضغط والانسياق وراء الأعمال «الأنثوية» مثل تصفيف الشعر وأعمال العناية بالصحة» وهي تقول «تبلي الفتيات بشكل جيد إلى حد كبير في المدارس إلا أنهن لا يلبثن أن يفقدن طموحهن بسرعة وبشكل مخيب للأمل ويتخلين عن التعليم أو المهنة». تقول «تيسا جويل»: يجب أن تحصل الفتاة على مرشدين شخصيين منتدبين من قبل دوائر العمل لمساعدتهن على اللحاق بمهن الرجال التقليدية في الرسم الهندسي والفيزياء أو الكيمياء. وهي تحذر من أنه في حال لم تقم الفتيات بذلك، سيكون لهذا الأمر أثر كبير على مقدار دخلهن مدى حياتهن.

تمثل اهتمامات «تيسا جويل» طريقة المعالجة الأولى، وتشاركها مؤلفات كتاب «ردم هوة الجنس» الآراء نفسها. فهن يتحسرن على أنه حتى يومنا هذا هناك تناقض لافت للنظر في تصرف النساء الشابات «لم تعد النساء الشابات غافلات

عن التمييز الجنسي ونقص قدرة النساء على المساومة». لكنهن استمرين باختيار أعمال «النساء». واستمرت النساء الشابات باختيار المهن والتوجهات النسائية التقليدية. مازلن يرغبن بالوظائف التي «يمارسها عامة الناس» ويتجنبن بيئات العمل التي تسبب المزيد من الضغوطات[16].

تتشارك كل الأصوات الرسمية في بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية بالقلق العام نفسه. حيث يؤكد القسم القديم لـ «كريس وودهيد»، وهو مكتب معايير في التعليم (Ofsted) إن خيارات الفتيات تحرمهن من الفرص في الحصول على مهن في ميدان العلوم والهندسة والمجالات التقنية والعلمية مما يؤدي إلى تقليص مجالات عملهن المستقبلية. إن نمطية الجنس تضر بالفتيات تماماً كما تضر بالاقتصاد، فهي لا تتيح للبلاد الاستفادة من المواهب التقنية المتوافرة. ويعد هذا واحداً من الأسباب التي يحض من أجلها قانون التمييز الجنسي على القيام بنشاطات وتدريبات تعليمية مهنية إيجابية، تهدف إلى تشجيع الفتيات اليافعات نحو أنواع الأعمال غير التقليدية كإنشاء نوادي للحاسوب ومسابقات خاصة بالفتيات فقط لتشجيعهن على التفكير جدياً بالمهن المتعلقة بالعلوم والهندسة[17].

توجد نفس المشكلة بالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أن الدراسة التي تحمل عنوان: «كيف تبخس المدارس حق الفتيات»، تتأسف لحقيقة كون الفتيات في المدارس الثانوية «حتى المدارس ذات التجهيزات والاستعدادات الأكاديمية المميزة في الرياضيات والعلوم» يخترن المهن المتعلقة بالرياضيات والعلوم بأعداد قليلة على نحو غير متكافئ. بالنسبة لدعاة حقوق المرأة، فإن توزيع النساء الشابات بين المجالات المهنية ذات النمطية الجنسية، هو مجال اهتمام غاية في الأهمية. هناك حاجة إلى «تغيير في السياسة» يهدف إلى تزويد هؤلاء النسوة بالمهارات اللازمة للحصول على أعمال ذات أجور أعلى. ويستطردن قائلات، إن من اللازم تشجيع الفتيات والنساء اليافعات على الالتحاق بمناهج دراسية غير تقليدية والمساعدة على وضعهن ضمن أعمال ومؤسسات في المرحلة الثانوية بحاجة إلى المهارات التي تعلمنها[18].

في عام 1998 نشرت AAUW تقريراً لاحقاً لـ «ردم هوة الجنس» يقول: ما زالت المدارس تُفشل أولادنا. فالأمور ما تزال سيئة منذ أن نشروا «كيف تبخس المدارس حق الفتيات». وما زال يلزم المزيد من الإصلاحات واليقظة. إن هوة الجنس في ميدان العلوم والتقنية، والتي هي نتيجة للاختيار الحر من قبل النساء، تهدد الفتيات بالخسارة في مواجهتهن لمتطلبات القرن الواحد والعشرين[19]. وقد وضع برنامج المساواة التعليمية للنساء التابع لقسم التعليم (WEEA) اهتمامات مماثلة في قائمته. فهم يقولون أنه على الرغم من النجاحات التي حققها قانون Title IX، ما زال الذكور والإناث مقيدين في خياراتهم التعليمية بسبب جنسهم. إن الأولاد مرشحين أكثر للفوز بمنح تعليمية على مستوى الكلية والولاية والأمة. بينما ما زال تمثيل الفتيات في أغلب المجالات العلمية والتقنية قليلاً بشكل كبير[20]. لقد لاحظوا أن المشكلة الملحة تكمن في أن الشبان في الكلية يتابعون الدراسة في المواد الاختصاصية للرياضيات والعلوم بمعدلات تتجاوز معدل الفتيات اللواتي تُحرم العديد منهن من الفرص المهنية التي يمكن لهذه المجالات أن تؤمنها[21]. إن النجاح في مجالات الرياضيات والعلوم هو شيء ضروري ..... من أجل النجاح في عالم متزايد التقنية. «إن خيارات الفتيات تجر على «سوق العمل» عواقب خطيرة وغير مرغوبة»[22].

إن قضية نمطية الجنس كما وُصفت هنا، هي مسألة غير مشكوك بها نسبياً. فسواءً قمنا بتأييدها أم لا، فنحن لا يمكن أن نفهم بسهولة ما المقصود بها. ويمكن أن نرى عواقبها على الخيار المهني والنجاح في عالم التجارة. ولكن لا يقدم جميع دعاة حقوق المرأة مثل هذا التحليل المبسط، ذلك أن طريقة المعالجة الثانية تكشف تعقيدات جديدة في الحركة النسائية والتعليم.

الاختلاف نفسه

أشارت «جيرمن كرير» في «المرأة الكاملة»، إلى التناقض الجوهري لنظرية المساواة بين الجنسين. وهي تقول: إن التوتر هنا ليس «مجرد توتر أكاديم» لكنه يؤثر بعمق على واقع كل النساء: «إن التناقضات التي تواجهها كل النساء لم تكن

أكثر أذى مما هي عليه الآن. إن المرأة صاحبة المهنة لا تعلم إذا كان عليها أن تؤدي على طريقة الرجل أو على طريقتها هي... .. هل الأمومة امتياز أم عقوبة؟»[23] تقدم هذه التوترات الوجه الخلفي لطريقة المعالجة الثانية لنمطية الجنس في المدارس. بعيداً عن مجرد الافتراض، كما تفعل مناصرات الحركة النسائية، إن عدم دراسة الفتيات للرياضيات والعلوم والتكنولوجيا تشكل مشكلة لهن فقد قمن بدلاً من ذلك بتوجيه اهتمامهم نحو المواد الدراسية نفسها. ما العيب برفض الفتيات الالتحاق بشغف بهذه المواد؟ ربما هن لسن مخطئات على الإطلاق. لعل الخلل بالمواد الدراسية بحد ذاتها؟ لربما كانت الفتيات على صواب كونهن حذرات في ميولهن في نهاية الأمر.

كي نتمكن من الولوج إلى هذه الطريقة المتباينة في المعالجة، سوف نركز على كتابين حديثين وهامين قامت بتأليفه مربيتان من دعاة حقوق المرأة تميلان لطريقة المعالجة الثانية. الأول هو الكتاب الأحدث لـ «كاري بيكتر»: «تعليم الآخر»[24] أما الثاني فهو إسهام مميز من نساء كارير الريفيات: «الرد» لـ «جين كينوي» و «سو ويليس»[25].

يعرض كتاب الرد، بشكل متوافق مع آراء «جيرمن كرير»، الإرهاق المترافق مع محاولات دعاة حقوق المرأة لمجابهة نمطية الجنس. فخلال فترة العشر سنوات من أبحاثهن، كانت مسألة الإصلاح الجنسي الأكثر نفاذاً وإقناعاً تتلخص بأنه على الفتيات والنساء اليافعات تجاوز نمطية الجنس. ومن أجل تحقيق ذلك، كان عليهن أن ينجحن في المواد الدراسية التي يهيمن عليها الذكور. ووجب أن يتخطين النمطية في الخيار المهني وقد قامت المؤلفات بهذا العمل في ثلاثين مدرسة في فكتوريا وغرب استراليا، ويبدو في الواقع أنهن تعبن قليلاً من كل ذلك. وقد وصفن تبدل «أساليب» الإصلاح الجنسي وأوجزن شكهن في هذه العملية.

إشارة إلى الاهتمامات الحالية بخصوص الأداء الأقل من المتوقع للأولاد، ذكرت المؤلفات أن الحلول المقترحة تذكرهن بأسلوب الإصلاح الجنسي السابق كونه «ساذج ومبسط». وقد أدرجن بشكل مطول أنماط الإصلاحات الجنسية

التي رأينها تظهر وتتلاشى. بدأً من صفوف الرياضيات الأحادية الجنس، والدفاع عن النفس للفتيات، وصفوف التطور الشخصي، ومشروع خاص بالفتيات في الدراسات التقنية، وخطة عمل لإنتاج منهاج مدرسي تجاري شامل لكلا الجنسين من أجل تشجيع المزيد من الأولاد للقيام بتنضيد الحروف، ومشروع منهاج الفيزياء الخاص بالفتيات في التعليم المتوسط، وإعداد مدرسين مدركين لإشكالات النمطية الجنسية من أجل تدريس الرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا. بالإضافة إلى المزيد من المحاولات لتشجيع الفتيات نحو المزيد من الحرية في استخدام المهارات اللغوية واستخدام أرض الملعب.... وإلى ما هنالك. وأشارت المؤلفات إلى سبب إخفاق تلك البرامج الإصلاحية. حيث لخصت إحدى المُدرسات الأمر برمته قائلة: لقد تعبنا منها جميعاً.

إن إحدى «المسائل الفرعية» الهامة في مشروع التغلب على نمطية الجنس تتعلق بالرياضيات. وتقترن الرياضيات بقدرة تكاد تكون غامضة على صنع وإعادة صنع المستقبل، تضيف المؤلفات. وهذا ما قاد إلى تطبيق الإستراتيجية الوحيدة الأكثر كلفة، على الأرجح، التي تم إجرائها في استراليا. وذلك عبر حملة 1991 في وسائل الإعلام المتعددة التي دُعيت: «الرياضيات تضاعف من خياراتك». فقد حثت الإعلانات الأهالي على تشجيع بناتهن على دراسة الرياضيات بإبلاغهم أن 80 % من كل الأعمال تتطلب الرياضيات مما قد يفتح المجال أمام 400 % من الخيارات الإضافية لفتياتهم[26].

إلا أن مؤلفات كتاب «الرد»، تعاطفاً مع اللواتي يشكلن الطرف المتلقي لكل الدعاية المتعلقة بالجنس، ذكرن أن الفتيات قاومن أن يملى عليهن ما يجب أن يفعلنه. كما عبرت عن ذلك عشر فتيات: «طُلب منا في السابق أن لا ندرس الرياضيات. والآن يقولون أننا يجب أن نفعل ذلك.....». لقد لاحظن أنه بالنسبة لمثل هذه الفتيات يبدو صوت حركة حقوق المرأة سلطوي ومفتقر للحساسية.

وقد ظهر هذا بشكل واضح: فالمؤلفات لسن واثقات من أن محاولة إجبار الفتيات على دراسة الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا هي فكرة جيدة بالضرورة. فهن يعلمن أن المشكلة الرئيسية هي أن «الحقيقة غير السارة التي لا يمكن إنكارها أو الهروب منها» هي أن «بعض مجالات المعرفة تعطي قيمة وقدرة أكبر من بعضها الآخر». والمسيء الرئيسي هنا هو الرياضيات. وهن يناقشن ذلك قائلات: لقد جرت صياغة معارف المناهج المدرسية من قبل رجال نافذين غربيين بيض البشرة وذلك انطلاقاً من منظورهم واهتماماتهم. وقد كتبن «إن تشجيع دراسة الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا حصرياً تقر بسيطرة القيم والمعارف الذكورية» الشيء الذي يعزز ما يعرفه مسبقاً العديد من الطلاب، وهو أن تلك المواد والمجالات تترافق بشكل غالب مع الذكورية تُقيم بشكل أعلى من تلك التي تترافق مع الأنثوية[27].

وهناك حجج متماثلة قدمتها «كاري بيكتر» في: كتاب «تعليم الآخر». تقول «بيكتر» إن إحدى أهم الاختلافات في فكرة الفلسفة الغربية هي بين الرجل والمرأة. أن تكون رجلاً يعني «أن تكون عقلانياً، مقترناً بالعقل ونشطاً في المجتمع المدني. وأن تكوني فتاة، يعني أن تكوني عاطفية مهتمة بالجسد وبالانتظار بشكل سلبي وغير فعال في البيت. ويعطي المجتمع قيمة أكبر للأساليب المعرفية الذكورية أكثر من الأنثوية. وتقول «بيكتر»، يصبح التدريس أكثر ذكورية كلما كبر الطفل. إن المنهج الدراسي، وبشكل خاص في المستوى الثانوي، يهيمن عليه المنطق والعقلانية، وذلك بموادها الدراسية التي تعد ذات قيمة أعلى باعتبارها المجالات الرياضية والعلمية التي يفترض أنها خالية من العواطف. هناك صفات مميزة مرتبطة بالذكورة كالعقل والمنطق التي تعتبر ذات أهمية قصوى لجميع الطلاب.

تقول «بيكتر» أن هيمنة صيغ المعارف الذكورية تضع النساء في موقع ثانوي بالنسبة إلى الرجال. وتضع الفتيات والنساء في موقع «الآخر» من عنوان كتابها. إن هيمنة صيغ المعرفة الذكورية تؤدي إلى اضطهاد النساء[28]. ولكن، ونصل هنا

إلى النقطة الأساسية من جدالها، هناك صيغ أنثوية للمعرفة تضاهي صيغ المعرفة الذكورية قيمة، إن لم يكن أكثر. وقد شرحت هذه النقطة من جدالها بالإشارة إلى عمل «كارول جيليان» الذي يتناول المواقف والآراء الأخلاقية البديلة.

تعتبر «كارول جيليان» من أوائل أساتذة الدراسات المتعلقة بالجنس في جامعة هارفارد. وقد نشرت في عام 1982 عملاً أصبح الآن ذائع الصيت بعنوان: «بصوت مختلف» وهي تتحدى في هذا الكتاب الفرضيات «الذكورية» في علم النفس الأخلاقي السائد في ذلك الوقت، مشيرة إلى أن الأبحاث الحديثة ارتكزت بشكل كبير على الأولاد والرجال. لذا يمكن في أحسن الأحوال أن تقود إلى فهم للتفكير الأخلاقي الذكوري. فحين طبقت هذه المقاييس على النساء، بدين متخلفات ويشغلن منزلة أدنى من الرجال. ذكرت «جيليان» أن أساليب التفكير الأخلاقية الرجولية تختلف عن الأنثوية. تعالج النساء المسائل الأخلاقية بتطبيق «أخلاقيات الرعاية والعطف». وهو نموذج أقل تجريداً ومنافسة من الرجال الذين، من جهة أخرى، يعالجون المسائل الأخلاقية عبر «أخلاقيات العدالة» مطبقين قوانين ومبادئ مجردة.

بغض النظر عن التساؤل إذا ما كانت البحوث الأساسية لـ «جيليان» شاملة بما يكفي للبرهان على مثل هذه المزاعم[29]. تشير «بكتر» إلى انعكاس ذلك على التعليم مركزة على فروقات الجنس في حل المسائل. حيث تقول أن النساء والفتيات يلجأن إلى «الحديث عن المشاكل»[30] الذي يتم فيه مشاطرة ومناقشة المشاكل بإسهاب، وكثيراً ما يكون ذلك طريقة لتعزيز العلاقات إذ أن المحادثة التي تعبر عن التضامن في وقت الشدة أكثر أهمية من حل المشكلة نفسها. من ناحية أخرى، يعطى الأولاد والرجال الأهمية الأولى لحل المشكلة. ويجدونه أمراً محيراً عندما تشكو المرأة من مشكلة ما ولا ترغب بالضرورة أن يخبرها أحد ماذا تفعل بشأنها.

obeikandl.com

قاد كل ذلك بكتر إلى الاستنتاج أن أسلوبها المفضل هو أن تكون الفتيات حرات في متابعة اهتماماتهن باكتساب المعارف بالأساليب الأنثوية سواء كان ذلك في المنهاج المدرسي أو خارجه. إن «بكتر» واضحة: هناك شيء ما بخصوص الفتيات والنساء، عموماً، يجعلهن يفضلن هذه الأساليب «الأنثوية» على الأساليب «الذكورية». إن هذه الاختلافات تجعلهن على الدوام يفضلن «المعارف الإنسانية» على العلوم والرياضيات التي تركز على حل المشاكل. علينا ألا ننبذ هذه الخيارات الخاصة بالفتيات. بل يتوجب علينا كما صاغها عنوان أحد الفصول «أن نعيد تقويم الأصوات الأنثوية». هناك طرق بديلة لاكتساب المعرفة: إن تحدي «جيليان» لهيمنة المنطق في نماذج التطورات الأخلاقية، قد يتم استعماله لصياغة نقاش مماثل لتحدي هيمنة المنطق والعقل في المنهاج المدرسي. تبين المناقشات أنه بالإنصات إلى صوت الرجل المهيمن فحسب، فرّط التفكير الغربي بسبل إبداعية محتملة للبحث والاكتشاف.

باختصار، سوف نؤسس مجتمعاً أفضل وأكثر عدلاً إذا قمنا بدعم هذه الطرق الأنثوية في اكتساب المعرفة في المدارس والمجتمع على العموم، وإذا استطعنا إدراك الترابط إداركنا للاستقلالية، وإدراك الأساليب الأنثوية تماماً كالأساليب الذكورية. قد أكثر إنصافاً للفتيات إذا جعلت هذه الطرق البديلة للمعرفة متوافرة ومقيّمة بشكل أكبر في المنهاج المدرسي[31].

بمعنى آخر، في كلا العملين: «تعليم الآخر»، و «الرد»، تم التوصل إلى النتيجة نفسها. على الرغم من أنها لم تصاغ بنفس الشكل وهي: إنه ربما لم يكن هناك عيب في نمطية الجنس، شرط أن يقيم الصوت الأنثوي بالطريقة التي يقيم بها الصوت الذكوري أو أكثر.

من المحتمل أيضاً أن كلا الكتابين غير راضيين عن هذا الاستنتاج. باعتبار أن مؤلَّفات «الرد» عبرن بصراحة عن طريق وصف مدرس فيزياء ذكر لا يعرف ماذا يفعل لتحرض الفتيات على تقديم أفضل ما عندهن: إن مشكلة «جيم» هي انه ليس متأكداً إذا ما كان عليه أن يعامل الفتيات والأولاد بنفس الطريقة أو بطريقة مختلفة. وبالطبع فهو يتشارك بهذه المشكلة مع العديد من دعاة حقوق المرأة[32].

ولكن في حال فهمت هذا الجدل بشكل صحيحي، ما هو المنهاج المدرسي البديل الذي يرضي تلك المؤلفات؟ إذا كانت هذه النسبة الحصرية من الرياضيات والعلوم باعتبارها مواد تصلح للفتيات شيئاً خاطئاً. إذا كان هذا الارتباط الحصري بالعقل والمنطق شيئاً ذكرياً، ما الذي يرغبنه بالمنهاج التعليمي؟ هذا واحد من الأسئلة الجوهرية التي آمل أن أجيب عنها خلال سير هذا الكتاب. كنت أقرأ، على سبيل المثال، بعض الأفكار الأقدم المتعلقة بالمناهج التعليمية. وقد استرشدت إليها عن طريق مناصرات الحركة النسائية واللواتي ينتقدنها بشدة. ما الذي ستفعله الكاتبات الحاليات بهذه الأفكار؟

كتبت «هارين هارمن»، وهي الآن النائب العام في حكومة العمال، كراساً في عام 1978 نددت فيه بشدة بإصلاحات المناهج المدرسية المقترحة في تقرير الحكومة لفترة ما بعد الحرب. حيث ينص التقرير على أن اهتمامات الفتيات المباشرة في مشاكل العلاقات الإنسانية يجب أن تشكل جزءاً مركزياً من تعليمهن. وذلك ارتكازاً على الفرضية القائلة أن أخذ الاهتمامات الطبيعية بعين الاعتبار يعد سياسة تعليمية صائبة[33]. لكن «هيرمان» لا تحبذ ذلك على الإطلاق. وهي تقول: كلا، يجب أن تتم مساعدة الفتيات للتوجه نحو الرياضيات والعلوم لا أن يتم تضليلهن بهذا النوع من التفكير المغالي في تعصبه. تبدو «هيرمان» أنها تنتمي إلى ذلك النوع من الأشخاص الذين تنتقدهم المؤلفات. ولكن، لو انتقدن طريقة «هيرمان» في المعالجة، أي أنه يجب أن تشجع الفتيات على التوجه نحو المجالات الذكورية بدلاً من التوجه حيث تقودهن اهتماماتهن، فهل يؤيدن هذه الأفكار القديمة الخاصة بالمناهج المدرسية؟

على نحو مماثل، لا تستطيع «كابي وينر»، وهي إحدى مؤلفات كتاب «ردم هوة الجنس»، الموافقة على التقرير الحكومي الذي صدر في السنوات التي تخللت الحرب والذي أقر بنظام الاختلافات التي يندرج ضمنها كل من الجنسين ويطمح أن يضاعف مواهبه المميزة بواسطة اهتماماته الغنية. تعتقد «وينر» أن التقرير قد تخطى الحدود

obeikandl.com

تماماً حين ذكر أن الاختلافات لا تعني بالضرورة اللامساواة. وأنه من الممكن تصور مساواة بين الجنسين، الشيء الذي يعتبر أكثر صحة وغنى لأنه تأسس على الإدراك المشترك للفروقات وعلى الرعاية المتكافئة للقدرات المختلفة[34].

من الواضح أن أولئك المصلحات السابقات للمناهج لا يهدفن إلى إجبار الفتيات على التوجه نحو دراسة «القيم والمعارف الذكورية». وهن لا يتعاملن مع الطريقة الوحيدة لتقرير المعرفة التي تم صياغتها من قبل نخبة من رجال الغرب النافذين بيض البشرة تبعاً لمنظورهم واهتمامهم. إذاً هل يحتمل على الأقل لهذه الطريقة من المعالجة أن تتوافق مع طريقة المعالجة الخاصة لتلك المؤلفات المناصرات للحركة النسائية واللواتي يبحثن عن إعادة تقييم صيغ المعرفة الأنثوية بطريقة تتحدى المفاهيم السائدة للمعارف الهامة باعتبارها تحط من قيمة الفتيات وقدرة النساء بشكل أساسي؟

إن السؤال الهام هو: هل يؤيد دعاة حقوق المرأة هذه الأفكار القديمة المتعلقة بالمناهج المدرسية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، لم لا؟ إن هذا السؤال يلخص المناقشة بأكملها ضمن هذا الكتاب وسوف يتم التوسع فيه مرة أخرى في الفصل السابع. إذا لم تكن نمطية الجنس سيئة بالضرورة ما الذي يعنيه هذا فيما يتعلق بخيارات المناهج المدرسية.

تناقض الحركة النسائية: نموذجان للحركة النسائية

لنلخص الأمر. بالنسبة لبعض دعاة الحركة النسائية، إن الإجابة على سؤال هل النمطية الجنسية سيئة أم لا هي «نعم» بشكل لا لبس فيه: أجل إنها سيئة لأنها تعيق خيارات النساء. إنها سيئة ويجب محاربتها. ويبدو أن كلاً من الحكومات وموظفيها في إنكلترا والولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى الكتاب المناصرين للحركة النسائية مثل مؤلّفات «ردم هوة الجنس»، «وراقب جين تفوز»، و «كيف تبخس المدارس حق الفتيات» هؤلاء جميعاً يتبنون هذا الموقف.

ولكن بالنسبة لآخرين من دعاة حقوق المرأة (مؤلفات «الرد» ، و «تعليم الآخر»، على سبيل المثال) فإن المسألة هي أكثر تعقيداًوإرباكاً. أجل إنها سيئة ويجب أن تتم محاربتها ولكن مهلاً، هناك طرق مختلفة للمعرفة. لو وقفنا في صف أولئك اللواتي يرغبن بالقضاء على نمطية الجنس، ألسنا في هذه الحالة نقضي أيضاً على المعرفة والمناقب الأنثوية القيمة؟ لكن الدلائل تظهر أن الفتيات والنساء (بشكل عام) تثمن طرقاً معرفية مختلفة وكوننا، بحق السماء، نساء فنحن متيقنون من صحة ذلك ونفضل أساليبنا وقيمنا الخاصة. إن كل من تطرق إلى كتاب «الرجال من المريخ والنساء من الزهرة» يعلم هذا. إذاً ربما «علينا ألا نرمي الرضيع مع ماء الاستحمام». ربما يجب أن يسمح لهذا الطفل الصغير، وهو في حالتنا هذه، أساليب المعرفة الأنثوية، أن يولد من جديد ولكن بقيمة أعلى. وعندها هل سيهم إذا وجدت نمطية الجنس ضمن المدارس وفي الخيارات المهنية، شريطة أن تثمن الصيغ الأنثوية، وأن لا يتم إجبار أحد على اختيار طرق لا يرغب بالمضي بها؟

إن أي شخص ملم بكتابات دعاة حقوق المرأة سوف يدرك أن الإشارة إلى هذه المعضلة ليس أمراً جديداً. تلخص الفيلسوفة المناصرة للحركة النسائية، «آن فيليبس»، الأمر ببراعة. فهي تشير إلى أن التوتر الموجود منذ الأزل في تفكير دعاة حقوق المرأة بين الدعوة إلى المساواة وبين التأكيد على الاختلاف الجنسي. وتتابع، حين يسمع الناس في البداية عن نظرية المساواة بين الجنسين غالباً ما يفترضون أنها تنكر الفروقات الجنسية: «أي شيء يستطيع أن يفعله الرجل أستطيع فعله أيضاً». ولكن طالما حملت النساء أطفالاً، هناك على الأقل فرق لا يمكن التنصل منه بين الجنسين[35].

في الحقيقية جرى الجدال أن الحركة النسائية تطورت عبر السنين منتقلة من الرغبة في السبعينات بأن تعامل المرآة كشخص مساوٍ بدلاً من معاملتها «كامرأة» إلى التأكيد على قيم وخبرة النساء باعتبارها أعلى وندأ لقيم الرجال المغايرة. إلى أن هذا أدى إلى تناقض دعاة حقوق المرأة: فالصفات الأنثوية

الجوهرية التي تحملها النساء «تتكرر أحياناً بدقة لتشجع دعاة حقوق المرأة الذين طالما حاولوا تجنب ترجيح العاطفة على العقلانية والحب المسالم على المدمر والاهتمام بالناس على الاهتمام بالأشياء»[35].

ولكن كما رأينا، بغض النظر عن أن أمراً يقود إلى الآخر، يقف هذان المشروعان الخاصان بدعاة حقوق المرأة جنباً إلى جنب على نحو مربك ضمن نفس الفترة الزمنية (يزامن كتاب ردم هوة الجنس كتاب الرد) إن أحد أهداف هذا الكتاب هو محاولة عدم اختيار أحد هذين الموقفين وإنما تبين أيهما أكثر صحة واستكشاف السياسة التربوية التي تنبثق عن ذلك.

نظراً لأهمية هذين الموقفين، نحن بحاجة إلى طريقة ما لتعريفهما. قدمت «جيرمن كرير» تعريفين استنتاجين. فقد فرقت في كتاب «المرأة الكاملة» بين دعاة حقوق المرأة المهتمات «بالمساواة» وبين المهتمات «بالتحرر». وهي تقول: إن الباحثات عن المساواة طالبن بالسماح لهن بالتواجد بغرف التدخين الخاصة بالذكور. أما المطالبات بالتحرر من جهة أخرى جبن العالم بحثاً عن دلائل تظهر كيف يمكن أن تكون حياة النساء في حال مُنحن الحرية لتحديد قيمهن الخاصة وترتيب أولوياتهن الخاصة واتخاذ القرار بشأن مصيرهن. وتضيف «إن المطالبة بالتحرر تعني الشعور بالراحة في جسدي الأنثوي».

إن المطالبات بالمساواة يؤيدن التصريح التالي: نحن جميعاً نتفق على أن المرأة يجب أن تحصل على أجر مساو لعمل مساو. أن تتساوى أمام القانون، وألا تقوم بأعمال منزلية أكثر مما يقوم به الرجل. وألا تقضي مع الأطفال وقتاً أكثر مما يقضيه الرجل. ولكن المطالبات بالتحرر يجادلن قائلات أنه في عالم لم يتغير بعد، يعد كل ذلك كابوساً[36]. بتعبير آخر وبلغة خاصة بدعاة حقوق المرأة، إن المطالبات بالمساواة هن اللواتي يرغبن بالقيام بخطوات إيجابية لتشجيع الإناث على انتقاء الخيارات والمهن الغير التقليدية والوظائف العليا. ومع ذلك فهن يرفضن هذا النضال للحصول على المساواة مع الرجال. بدلاً من ذلك يقدرن

وجهات النظر النسائية ويقبلن بحقيقية أن العديد من النساء يتعلمن ويدرن أمورهن بشكل يختلف عن العديد من الرجال. إن مضاهاة الرجال والإقتداء بهم لن يحرر المرأة. بل على النساء أن يستعدن تاريخهن وثقافتهن[37].

سوف يستخدم التمييز الهام بين المطالبات بالمساواة والمطالبات بالتحرر في بقية الكتاب. تقول «كرير»: وأنا أوافق أنه مهما كان نوع نظرية المساواة بين الجنسين التي يناصرها أحدهم، سواء كانت النظرية القديمة أو الجديدة أو الثقافية أو بعد الإحداثية أو المتطرفة أو التي تتعلق بالجنس أو السحاقية، (وقد اقتصرت هنا على ذكر عدة أنواع فقط)[38]، إذ أن أفكار دعاة حقوق المرأة يمكن أن تصنف بشكل نافع ضمن واحدة من هذه الفئات. وخلال الكتاب سوف أعود أيضاً إلى هذه الفئات لمحاولة الحكم عليها. ولكن للأهمية، ومن أجل الاختصار سوف انتهج ما اعتبره استخداماً نموذجياً وأشير إلى دعاة حقوق المرأة اللواتي يطلبن بالمساواة كـ «نصيرات الحركة النسائية». أنا على ثقة بأنها الطريقة التي يتم بها استخدام هذا التعبير من قبل أغلبية الناس خارج النطاق الأكاديمي، تعد الحركة النسائية التحررية النسخة الأكثر صقلاً بحيث أنها في بعض الأحيان تضيع في الجدال. على سبيل المثال، يشير رئيس تحرير مجلة Spectator، «بوريس جونسون» إلى «جيرمان كرير» كـ «مناصرة سابقة للحركة النسائية» بما أنها لم تعد الآن تؤيد أفكار دعاة حقوق المرأة اللواتي يطالبن بالمساواة[39]. وهكذا إذا كان هذا التعبير موضح فيما يلي من الكتاب فهذا يعني أنني أقصد دعاة حقوق المرأة.

حين كنت أكتب نسخة أولية لهذا الكتاب، وذلك قبل أن أقرأ آخر أعمال «جيرمان كرير»، قمت بصياغة تعابير المناصرات للحركة النسائية «العقلانية» و «الاحتفالية» لوصف ما يبدو أنه نفس الفئة. بالنسبة لدعاة حقوق المرأة المطالبات بالمساواة فأنه يبدو لي أن لهن بعداً «عقلانياً». فدعاة حقوق المرأة المطالبات بالمساواة سوف يعترضن على لا عقلانية الكثير من تقسيماتنا الجنسية في المجتمع. لماذا لا تكون الفتيات بارعات في الرياضيات المتقدمة كالأولاد إذا كن سيحصلن في النهاية على

مهن ذات أجور جيدة؟ لماذا لا تلتحق النساء الشابات بمهن معينة بشغف كما يفعل الرجال الذين يحصلون على المكافآت سواءً بالمال أو بالمنصب؟ على المستوى الظاهري، يبدو أنه من غير المنطقي ألا يفعلن ذلك. وهذا أحد العوامل التي تحث على تبني البرنامج الذي تدعو إليه دعاة حقوق المرأة المطالبات بالمساواة. في هذه الأثناء، فإن الحركة النسائية التحررية هي قبل أي شيء إشادة للاختلافات الجنسية أو، على الأقل، إشادة بالصفات التي تملكها النساء. بدلاً من الافتراض أن الذكر الكثير البراعة لديه أفضل الألحان، فإن المناصرات للحركة النسائية الاحتفالية سوف يجادلن بأن النساء تستحق أيضاً أن يتم الاستماع إليهن إلى درجة تستدعي في بعض الأحيان استثناء أي أصوات أخرى.

مهما كانت مناقب دعاة حقوق المرأة سواء المطالبات بالمساواة أو التحرر، نرى كيف تلاءم هاتان الطريقتان من المقاربة نمطية الجنس ببراعة. فالمقاربة الأولى التي تقول أن هناك شيئاً خاطئاً بنمطية الجنس لأنها تؤدي إلى خيارات سلبية مهنية للفتيات والنساء، تتلاءم بشكل واضح مع آراء دعاة حقوق المرأة اللواتي يطالبن بالمساواة. أما المقاربة الثانية، القائلة أنه ربما ليس هناك عيباً على الإطلاق في نمطية الجنس إذ أنها يمكن أن تشير إلى شيء يستحق التقدير، فهي تتلاءم بشكل مماثل مع آراء الباحثات عن التحرر.

الأهم من ذلك، كما بدأنا نلاحظ في هذا النص وسنلاحظه في الفصول التالية، فإن أفكار دعاة حقوق المرأة المطالبين بالمساواة كان لها تأثير على الحكومة والإصلاح التعليمي في أميركا وأستراليا وبريطانيا بالإضافة إلى أماكن أخرى. لا يهمنا في هذا الكتاب إذا كان السبب في هذا التأثير هو كون دعاة حقوق المرأة أنفسهن قد نجحن في صراع القوة، أو لأن من مصلحة الرجال، أن يتم إدخال هذه الأفكار إلى القانون أو ربما بسبب مزيج من كلا الأمرين. إن النقطة المهمة هي أن الإصلاحات المتعلقة بالمناهج الدراسية والأنظمة المدرسية

(الحيادية الجنس) تتلاءم مع أفكار دعاة حقوق المرأة اللواتي يطالبن بالمساواة. وإن دعاة حقوق المرأة اللواتي يطالبن بالمساواة هن اللواتي يسيطرن على الجدال المتعلق بالقضاء على نمطية الجنس واللواتي يدعين إلى اليقظة والنضال من أجل الوصول إلى مستويات عليا من العدالة الجنسية.

Déjà vu (نرى مسبقاً)

لقد قدمنا موضوع نمطية الجنس بالنظر إلى ما لدى مجلس الفرص المتكافئة (EOC) من آراء عن هذا الموضوع. وقد نشر الـ (EOC) حديثاً قائمة مطولة من القواعد للتغلب على المشكلة الآن. وهي تتضمن تشجيع الطلاب على انتقاء الخيارات الغير تقليدية، والاستعانة بصور إيجابية لفتيات ناجحات في مجال التكنولوجيا لتشجيع النساء. وبشكل مماثل فإن الأولاد الذين يختارون اللغات الحديثة أو الاقتصاد المنزلي أو الدراسات المتعلقة بالسكرتارية، يجب ألا يجبروا على تغيير ميولهم بسبب افتراضات جنسية. والشيء الغاية في الأهمية، هو ألا يمارس المستشارون والمرشدون المهنيون أي تمييز. ومن أجل منع أي تطور لهذه المشكلة، قدموا قائمة من الإرشادات التي يجب أن يلتزم بها الأهالي ضمن منازلهم:

- في المنازل التي تحوي والدين، حاولوا تقسيم مسؤوليات الوالدين وروتين المنزل بحيث يظهر للأطفال أن كل من الأب والأم يمكن أن يطبخ ويعتني بالحديقة ويصلح مآخذ الكهرباء ويعتني بالأطفال ويستعمل الأدوات.
- احرصوا بدءاً من أبكر عمر ممكن أن يحصل كل من الأولاد والفتيات على مجموعة متنوعة من الألعاب، مثلاً الألعاب ذات الطبيعة الإنشائية والميكانيكية والعرائس ومعدات الطبخ والكيمياء.
- شجعوا الفتيات والأولاد على المشاركة في ألعاب متنوعة، كالنشاطات الرياضية والفنية، وتمثيل الأدوار التي تتجنب النمطيات.
- أعطوا زمناً متساوياً من وقتكم وانتباهكم للفتيات والأولاد لمساعدتهم على النمو مع شعور متساو بالجدارة.

obeikandl.com

- ادعموا وشجعوا اشتراك طفلكم في مبادرات مثل «اصطحب ابنتك إلى العمل» و «نساء نحو العلوم والهندسة».
- ارفعوا مستوى «تقدير النفس» والجدارة وذلك عن طريق إطراء الإنجازات التي ينظر إليها عادةً أنها تنتمي للجنس المعاكس[40].

وتوجد قواعد مماثلة من أجل التغيير في خطة عمل دعاة حقوق المرأة في الولايات المتحدة الأميركية. حيث يقدم كتاب «كيف تبخس المدارس حق الفتيات» بياناً رسمياً للتغير من أجل التقدم لتحقيق خطة عمل مساواة الجنسين:

- يجب أن يتم تحضير وتثقيف المدرسين والمدراء والمستشارين لتوفير عدالة جنسية في كل ميادين النشاط المدرسي.
- يجب أن تستلزم معايير الشهادة الحكومية للأساتذة والمدراء ورشة عمل حول مسائل الجنس (تذكير أو تأنيث) تتضمن بحوثاً حديثة حول المرأة تتركز على نماذج للتواصل ضمن غرف الصف بالإضافة إلى الأساليب التي يمكن للمدارس أن تطور وتنفذ من خلالها عدالة جنسية بالمناهج الدراسية.
- يجب ألا تؤيد دورات تدريب المدرسين افتراضات حول تفوق السمات والنشاطات التي تعزى عادة إلى الذكور في مجتمعنا. إن مهارات الحزم والانتماء والمهارات الرياضية واللغوية يجب أن تعزز في كل من الفتيات والأولاد.
- يتوجب على المدرسين مساعدة الفتيات على تطوير آراء إيجابية عن أنفسهن وعن مستقبلهن وعلى تفهم العقبات التي يجب على النساء أن تتخطاها في مجتمع لا تزال فيه خياراتهن وفرصهن محدودة بسبب النمطيات والافتراضات الجنسية.
- يجب ألا تؤيد المناهج المدرسية المعدة للأطفال الصغار نمطيات الجنس بل ينبغي أن تعكس تفهماً للأساليب التعليمية المختلفة. يجب أن يتم تعليم الفتيات وتشجيعهن على الإدراك أن للرياضيات والعلوم صلة وثيقة بحياتهن. ويجب أن يتم دعم الفتيات بشكل فعال لمتابعة الدراسة والعمل في هذه المجالات.

obeikandl.com

ومن أجل ضمان التزام كل المدرسين والإداريين بهذه التعليمات، يجب أن يقيم المدرسون والمدراء والاستشاريون من ناحية درجة تعزيزهم وتشجيعهم للمساواة الجنسية.... والتعليمية[41].

ولكن كما يقول «يوجي بير»، هذا يعطي انطباعاً مثل Déjà vu (نرى مسبقاً) من جديد. نظراً إلى أن مثل هذه المقاييس كانت سائدة في كل من جانبي المحيط الأطلسي لعقود. وقد رأينا مسبقاً في بريطانيا، كيف أن لجنة الفرص المتكافئة (EOC) كانت جزءاً من الحركة المؤثرة في السبعينات والثمانينات للتأكيد على أن هناك تغيرات قانونية لفرض منهاج مدرسي متكافئ للأولاد والفتيات. إن عملهم الذي نشر عام 1985 بعنوان: «هل تقدم فرصاً تعليمية متكافئة؟» يذكرنا بشكل مثير للعجب للأزمنة الماضية ويجعلنا ندرك مقدار التغيير الذي حدث في فترة زمنية قصيرة. يعج هذا الكتيب بصور للعالم الجديد الجريء الذي رأوه في الأفق لفتيات يمارسن الأعمال المتعلقة بالحرف الخشبية والمعدنية والرسم. وبأولاد يقومون بالطهي والخياطة. وفي المدارس الابتدائية نرى أن على المدرسين التأكد أن ألعاب الأطفال لا تعزز الأدوار الجنسية التقليدية، بحيث لا يقتصر لعب دور الممرض على الفتيات فقط ولا دور الأطباء على الأولاد فقط. ونحن نُسأل بجدية هل تُظهر دائماً صور الوالدين والعائلة التي تستخدم في المدرسة النساء وهن يقمن بالغسيل ويطعمن الرضيع ويرتبن الأسرّة ما هنالك. بينما يظهر الرجل دائماً وهو يصلّح السيارة ويطلي المنزل ويقرأ الصحيفة ويخرج إلى العمل؟

من النادر جداً أن نرى ذلك بالمدارس اليوم على ما يبدو. ولكن Déjà vu تكون أكثر وضوحاً من النقاش حول التوجه المهني. فإرشادات العام 2000 الموجهة للوالدين هي في الغالب مطابقة بشكل حرفي لإرشادات عام 1985 فقد نصت هذه الإرشادات قبل خمسة عشر عاماً مضت على «أن المرشد المهني يجب ألا يمارس أي تمييز».

Oberkandl.com

ويجب أن يحرص جميع المدرسين على ألا يثبطوا عزيمة الطلاب لاختيار المهن الغير تقليدية. سواءً عن طريق التهكم أو بالتأكيد المبالغ فيه على المصاعب التي يمكن للطالب أن يواجهها. يجب أن تخلو المهن في كل الأعمال الأدبية من التمييز الجنسي الذي يمكن أن يظهر ليس فقط بالنص ولكن في الرسوم التي تظهر الناس بأدوار تقليدية.

علاوة على ذلك، إنه لمن المهم للغاية أن نوضح للفتيات اللواتي يفكرن بالتخلي عن العلوم والرياضيات كمواد امتحانية العوائق التي سوف يضعها ذلك أمام التقدم باختياراتهن المهنية والتعليمية[42].

لابد أن كل ذلك يجعل من قراءة لجنة الفرص المتكافئة (EOC) اليوم مخيبة للآمال. إذا ما عادوا إلى أرشيفهم ورأوا آمالهم الماضية الذاوية؟ كما لاحظنا مسبقاً، فقد تحققت طموحاتهم على شكل كبير في بريطانيا مع المنهاج الوطني لعام 1988 وامتحانات التخرج المدرسية المعدلة. لم يسمح للفتيات والأولاد القيام بأية خيارات تتعلق بالمواد الدراسية التي كان يسمح لهم أن يقوموا بها بالمدرسة الابتدائية والثانوية. وقد تم إدخال العديد من المقاربات المقترحة في جميع المدارس. سيكون صعباً للغاية إيجاد أمثلة عن «المنهاج التعليمي المستتر» الذين اعترضوا عليه بشكل كبير سواء فيما يتعلق بالمواد أو الممارسات في المدرسة الابتدائية أو الثانوية الآن. ومع ذلك حالما يُسمح للفتيات والأولاد بالاختيار، يعودون إلى النمطية في الصف السادس وفي التعليم المتقدم والأعلى.

إذا اعتبر الأسبوع مدة طويلة في السياسة، فإن 30 عاماً من الإصلاح الجنسي قد لا تكون مدة كافية لتغيير الميول الإنسانية. لكن حقيقة أن هناك تغيراً طفيفاً حدث عند منح الرجال والنساء حرية الخيارات على الرغم من أن تغيراً كبيراً قد حصل في الإطار القانوني والصورة التعليمية بشكل أكثر اتساعاً، يعد على الأقل سبباً لإعادة النظر في الافتراضات الأساسية وراء التوقعات المتفائلة للجنة الفرص المتكافئة (EOC)الافتراض الرئيسي هو أن العامل الاجتماعي وحده، وبدرجة متفاوتة، هو الذي يدفع بالنساء والرجال لاتخاذ خيارات نمطية الجنس.

إن دعاة حقوق المرأة والإدارات الحكومية منفتحين تماماً بخصوص هذا الافتراض. ففي عام 1985 أعلنت لجنة الفرص المتكافئة (EOC) أن سبب سعي الفتيات بعدد أقل من الأولاد وراء مواد العلوم والتكنولوجيا، هو فقط وببساطة الاختلاف الجنسي الواضح الذي وُجد في المقرر التعليمي[43]. وحين يتم إزالة هذا العامل الاجتماعي، وحين لا يتوافر الاختلاف الجنسي في المقرر التعليمي، فإن المشكلة المتعلقة بالخيارات المهنية للفتيات والأولاد سوف تتلاشى فيما بعد. وما أن تعالج مشكلة المنهج التعليمي، سواء المستتر أو الواضح، حتى يتسنى للفتيات أن يتبوأن مكانهن الطبيعي في مجتمع عالي التقنية.

ولكن، Déjà vu (نرى مسبقاً) مرة أخرى، إن هذا الافتراض بقي قائماً بشكل واضح لمدة خمسة عشر عاماً لاحقة. في مقدمة: «دليل الفرص المتكافئة للآباء»، «كرر سام غالبريث»، وزير الأطفال والتعليم في البرلمان الاسكتلندي الجديد، المواضيع الشائعة التي تدور حول الطريقة التي يقود فيها العامل الاجتماعي إلى الاختلاف الجنسي إذ قال: من السهولة أن يعامل الأطفال بغير قصد بطريقة تحدهم وتقيدهم. إن الأولاد والفتيات لا يحصلون على الأغلب على نفس النوع من الألعاب. وتُراقب الفتيات بدقة أكثر من الأولاد. حتى اللغة التي تستعمل لمخاطبتهن تنزع بشكل أكبر إلى الحماية. إن مثل هذه الفروقات حاضرة خلال فترة الطفولة: فالفتيات قل أن يطلب منهن المساعدة في هوايات ذات طبيعة تقنية في المنزل. في الوقت الذي يُتوقع منهن المساعدة بأعمال الروتين المنزلي. إن الوالدين هم الذين يقدرون على إحداث الاعتقاد بأنه، بوجود الموهبة والمثابرة، فإن أي هدف وأي مهنة وأي طموح يمكن أن يحقق بغض النظر عن الجنس[44].

وقد وُجدت فرضية مماثلة في الأدب الأميركي لدعاة حقوق المرأة. إن كتاب: «كيف تبخس المدارس حق الفتيات»، واضح تماماً بخصوص منشأ اختلافات الجنس: من البطاقات الزهرية والزرقاء في حجرات نوم الأطفال في المشفى إلى عرائس الباربي وألعاب G.I Joes، وصولاً إلى المشجعات الرياضيات ولاعبي كرة القدم، فإن لدى مجتمعنا توقعات مختلفة من الفتيات والأولاد. تؤدي هذه التوقعات بدورها إلى

أنماط مختلفة من السلوك تجاه الأطفال تبعاً لجنسهم. يقتبس التقرير، مؤيداً، بعض الأبحاث التي تبين أن اختلافات الجنس تظهر باستمرار نتيجة للعوامل الاجتماعية. وتتضمن مثل هذه العوامل التجارب الاجتماعية المختلفة التي يمر بها كل من الأولاد والفتيات، ووجهات نظر الباحثين الذين يدرسون هذا المجال. وفي النهاية، صرحوا بحزم فيما يتعلق بنقاشهم حول الرياضيات والعلوم أنه: لا توجد جينة خاصة بالرياضيات[45]، مناقضين بذلك تخمينات الصحافة أن أداء الأولاد المتفوق في الرياضيات له علاقة بالمورثات أكثر من العامل الاجتماعي.

حديثاً، أشارت «ناومي وولف» في كتابها الجديد: «اعتقادات خاطئة»، كيف أن الأطفال يكبرون ليكونوا أولاداً أو فتيات من خلال العوامل الاجتماعية:

> إن أكثر الأشياء التي سمعتها شيوعاً من البالغين حين يخاطبون الفتيات الصغيرات كان بصوت متحامق شبيه بصوت الفأر ميكي ماوس وبإعجاب مفرط: أحب حذائك! في البداية تنظر الفتاة التي تبلغ عامين من العمر إلى قدميها في الأسفل وتفكر بارتباك: ماذا يعني هذا؟ ولكن ببلوغهن سن الثالثة. تتقبل الفتيات هذه التحية الاجتماعية المعيارية التي تنم عن بعض الإعجاب من قبل البالغين لما ينتعلنه. وببلوغهن سن الثالثة والنصف، يرفضن ارتداء أي شيء عدا، «ماري جينز». عندها نقول: يا لها من فتاة!

يتجاهل الأهل الأولاد الذكور أو يثبطون عزيمتهم في حال حملوا حقيبة يد والدتهم أو لعبوا بقلادتها. ولكن يتم تشجيعهم إذا اشتركوا بسلوكيات تتعلق بالقتال. وتُشجع الفتيات حين تهندمن أنفسهن وتتغنجن. كتبت وولف: ليس عليك أن تكوني عبقرية في سن الثالثة لتدركي أنك فتاة وأنه من الأفضل لك أن تتصرفي بطريقة يعتبرها الكبار لائقة بالفتيات والعكس صحيح[46].

إن الفرضية في هذه الكتابات المناصرة لحركة دعاة حقوق المرأة بأكملها واضحة. فكما يستطيع أعضاء الجمعية اليسوعية أن يأخذوا أي طفل في سن السابعة ويشكلونه كما يرغبون، من المعتقد أنه يمكن أن يتم تحويل أي فتاة إلى أي شيء شرط أن تُدمج اجتماعياً بطريقة صحيحة وملائمة.

في الواقع، لقد تغير الكثير في المدارس. ولكن على الرغم من ذلك، بقيت نمطية الجنس بعناد لتظهر أن هذه الفرضية تستحق، على الأقل، الدراسة حتى لو كان ذلك ناتجاً عن اهتمام أكاديمي خالص. ولكن متلازمة «بريدجيت جونز» تُظهر أن هناك أموراً أكثر أهمية بكثير تستدعي التساؤل عنها. وقد لاحظت «بيتي فريدان» أن النساء أصبحن تعيسات بشكل متزايد بعد أقل من عقدين انطلاق الحركة النسائية. ما كانت قلقة بشأنه آنذاك في عام 1981 كان أنه: تأثراً بالحركة النسائية الحديثة قامت العديد من النساء اليافعات بخرق نمطيات الجنس كما كان متوقعاً منهن. فلم يسعين مباشرة لتكوين عائلات وأزواج وأطفال. بل عمدن إلى اللحاق بالمهن ذات المنزلة الرفيعة، الشيء الذي رحبت به هذه الحركة. لكن ذلك بدا أنه يجعلهن تعيسات بشكل متزايد. إن التصرف بما يعاكس نمطياتهن الجنسية بدا أنه يشعرهن بعدم الرضا المتزايد.

اعتقدت «فريدان» أن المسألة مجرد مشكلة تتعلق بالأسنان. فقد كانت تصر أسنانها كلما سمعت قصة حزينة بعد قصة أخرى: «علينا أن نصمد أيتها الفتيات، وسيكون كل شيء على ما يرام». إلا أن الدلائل الحديثة والنجاح البارز لـ «بريدجيت جونز» وكل الكتابات التي قلدتها، أوحت أن هذا الإصرار العنيد لم يحسن الوضع على الإطلاق. فحين تناضل المرأة ضد نمطية الجنس ضمن العائلة أو المنزل، لا يبدوا أن ذلك يجعلها أكثر سعادة.

ومن المثير للاهتمام، أن «يتي فريدان» نفسها في عدة مواضع من عملها: «المرحلة الثانية»، بدت وكأنها تلمح إلى سبب محتمل لما حصل. فحين وصفت الأمومة، أشارت إلى «الدافع الإنساني العميق لإنجاب الأطفال»، وأشارت إلى غريزة الحياة القوية» الذي يرتفع صوتها مثيراً هذه التساؤلات المقلقة عند بلوغ المرأة سن الثلاثين أو الخامسة والثلاثين: هل سأفوت على نفسي تجربة هامة في الحياة إذا لم أنجب أطفالاً؟ ويحيرها أنها تواجه التالي:

أسمع بمثل هذه المعاناة من بعض الفتيات الأصغر سناً اللواتي يعشن الآن شخصياتهن كنساء. كما لو أن هذا يلغي على نحو ما تلك العواطف والقدرات والاحتياجات المتعلقة بإنجاب الأطفال وتربية الأولاد وتأسيس منزل، والحب وتبادل الحب، والاستقلالية والاعتماد على الآخرين، والرقة والقسوة، والقوة والضعف. هذه الصفات التي تتوفر في العائلة.

وتتابع: «أن نتنكر لجزء من وجودنا امتلكته النساء عبر أجيال، وعُبر عنه بالأمومة والتربية والحب والرقة والقوة، يعني أن نتنكر لجزء من شخصيتنا كنساء». وتختم بقولها:

إن فتياتنا بدافعهن وتحديهن لخياراتهن المهنية الجديدة، يفاجأن حين يواجهن بقوة ذلك الخيار الحالي، وهو أن يكن أو لا يكن أمهات، وذلك بتردد مضني. سوف يكتشفن هذا الخيار كما لو كان قدرة مباركة قمنا بحجبها عنهن، أو أننا أكثر فساداً وانحرافاً من أن نقدرها[47].

إن الكتابة عن «الدوافع الإنسانية العميقة» و «شخصية المرأة» التي تدعو إلى تأسيس عائلة تشير جميعها إلى أن «فريدان» تدرك شيئاً أكثر عمقاً وقيمةً من ذلك السراب الناتج عن العامل الاجتماعي الأبوي. وإن الكتابة عن «قوة الدافع للحب» و «المفاجأة» التي تُباغت النساء حين يكتشفن هذه «القدرة المباركة» التي قمنا بحجبها عنهن، لا تبدو كوصف لممارسات العامل الاجتماعي على الإطلاق. بل لا بد أنها تلمح إلى شيء أكثر عمقاً من هذا يتعلق بالكينونة الأنثوية.

وهكذا، نصل إلى سؤال جوهري بالغ الأهمية في هذا الكتاب: هل النمطية الجنسية التي قمنا باستعراضها في هذا الفصل تدور حول العامل الاجتماعي، أم أن هناك تفسيراً آخر؟ لعل هناك حقاً شيئاً ما في طبيعة المرأة، كما تلمح «فريدان»، يقودها نحو سعادتها التي تكمن في العائلة والمنزل. ونحو التعاسة في حال حرمت منها؟ إذا كانت هذه هي الحال، فربما هناك شيئاً ما في طبيعة

النساء يقودهن أيضاً إلى القيام باختيارات نمطية للمواد الدراسية والمهن؟ وربما هذا لم يكن له سوى صلة واهية بالعامل الاجتماعي. نهمس هنا بهذا الأمر على نحو خافت، لكننا في الفصل السادس سوف نتساءل إذا ما كان العامل البيولوجي له علاقة بهذا الأمر. إذا كان الأمر كذلك، فهل سينتج أي شيء من سياسة التعليم ومن معالجتنا لمتلازمة «بريدجيت جونز»؟

obeikandl.com